

التوجهات المادية والقيم

د. محمد عبد العزيز ربيع

يولد كل إنسان ولديه غريزة التملك، ما جعل الملكية الخاصة للأشياء ترافق الإنسان خلال كافة مراحل حياته، وتدفعه إلى العمل على كسب المال وتكديس الثروات. وحيث أن النمو الاقتصادي والتطور الحضاري والازدهار الثقافي يعتمد أساسا على التقدم العلمي والتكنولوجي والتراكم الرأسمالي والمعرفي، فإن غياب الدافع المادي يؤدي عادة إلى تراجع حوافز العمل والإنتاج، وتعطيل عمليات النمو والتقدم المجتمعية. من ناحية أخرى، تعتبر مشاركة الإنسان في عمليات التقدم بشقيه الثقافي والاقتصادي هي المدخل للسعادة والرضا عن النفس. إذ لو تم على سبيل المثال توزيع كافة موارد وثروات بلد ما على جميع المواطنين بالتساوي لضعفت حوافز الإنتاج كثيرا، وكان من الصعب أن تجد فردا لديه الاستعداد للعمل لدى فرد آخر، ما يتسبب في تراجع وتيرة التقدم المجتمعي. لكن الملكية الخاصة والثروة كانت أيضا سببا في شيوع الاستغلال والاستعباد والظلم على مدى العصور.

تشير سجلات التاريخ إلى أن نزعة الملكية الخاصة تطورت لدى الإنسان مع تتابع العصور. لكن المجتمع القبلي، بسبب طبيعة حياته البسيطة ونمط إنتاجه الذي اعتمد على التنقل والترحال، لم يستطع بلورة مفهوم الملكية الخاصة. إلا أن المجتمع الزراعي الذي تبعه، بسبب قيامه بممارسة فلاح الأرض والاستقرار في مكان واحد، نجح في بلورة الملكية الخاصة على شكل مؤسسة اجتماعية ذات دور هام في حياة الفرد والمجتمع. ولقد شملت الملكية الخاصة في ذلك العصر الأراضي والبيوت وأدوات الإنتاج والحيوانات وأسباب القوة والإدعاء أحيانا بملكية الحقيقة، وهو إدعاء جاء مع ظهور الديانات. بعد حوالي عشرة آلاف سنة من حياة الزراعة، انتقلت بعض المجتمعات إلى عصر الصناعة، ما تسبب في تنوع النشاطات الاقتصادية وتبدل نمط الحياة وتغير الهياكل الاجتماعية والاقتصادية، وزيادة أهمية الملكية الخاصة في الحياة المجتمعية. ولقد شملت الملكية الخاصة في هذا العصر، إلى جانب الأشياء التي ملكها الإنسان الزراعي، المال والمصانع والشركات والمعارف العلمية والتكنولوجية والكثير من أسباب القوة.

إن فشل عصر القبلية في بلورة مؤسسة الملكية الخاصة جعل المجتمع القبلي يعيش حياته من دون طبقات اجتماعية، وحال دون قيامه بممارسة الاستغلال. لكن ظهور مؤسسة الملكية الخاصة في عصر الزراعة، أدى إلى إنقسام المجتمع إلى طبقتين، إحداها ثرية تملك الأراضي ومصادر المياه وتستغل

الفلاحين والعيبد، والثانية فقيرة تعمل أغليبتها لحساب الطبقة الأولى وخاضعة لها. أما عصر الصناعة، بسبب تنوع نشاطاته الإنتاجية والخدمية وتكاثرها، فقد شهد إنقسام المجتمع إلى ثلاثة طبقات: طبقة فقيرة شملت عمال الصناعة والفلاحين وخدم المنازل، وطبقة رأسمالية شملت ملاك المصانع والبنوك والشركات الكبيرة، وطبقة متوسطة لعبت دورا محوريا في حياة المجتمع الصناعي شمل تسهيل عمليات الحراك الاجتماعي، وبناء الصناعات الصغيرة وتنشيط عمليات المتاجرة، ودعم العملية الديمقراطية. وبسبب هذا الإنقسام، شهد المجتمع الصناعي أشكالا متعددة من الاستغلال، من بينها مشاركة المجتمع بكافة طبقاته في المشروع الاستعماري الذي قام باستغلال الشعوب الفقيرة والضعيفة والاستيلاء على ثرواتها. مع الانتقال إلى عصر المعرفة، أصبح الإنسان الجديد أكثر طمعا وميلا لامتلاك كل شيء تُطاله يده، بحق أحيانا وبغير حق أحيانا أخرى، لأن الغاية في عصر الجشع والفردية تبرر الوساطة.

وهذا يعني أن كل مجتمع تابع كان أكثر طمعا من المجتمع الذي سبقه، وأكثر رغبة في الاستحواذ على ملكية كل شيء متاح. وحيث أن عمليات كسب وتوظيف الثروات تستوجب استخدام البعض من الناس، وتوجيه أسباب القوة للتفرقة ضد آخرين، فإن كل مجتمع تابع كان أكثر ميلا لإستغلال الآخر، وأقل احتراما لمبادئ المساواة والعدالة والتضامن، وابتعادا عن القيم ذات الصبغة الإنسانية.

إن التوجه الفردي المحموم نحو المادة اليوم، وقيام كل مجتمع أقل رفاهية بتقليد المجتمعات الأكثر رفاهية جعل المظهر الاستهلاكي يطغى على الجوهر الثقافي والأخلاقي، ما أدى إلى تراجع الأخلاقيات والقيم في كل مجتمع. من ناحية ثانية، تسبب السعي الحثيث لإمتلاك الأموال وتكديسها والاستيلاء على أسباب القوة في قيام النخب السياسية والاقتصادية والإعلامية بسلب المواطنين جزء كبيرا من حقوقهم، متجاوزين بذلك القوانين ومبادئ العدالة والمساواة، ما تسبب في زيادة أعداد الفقراء، واضطرار بعضهم إلى العيش حياة بؤس ومذلة. وفيما أصبح الثري والقوي لا يتوقف عند حدود قيم أو مبادئ في سعيه الحثيث لامتلاك المزيد من الثروة، أصبح الفقير لا يتوقف كثيرا عن حدود كرامة أو أمانة في سعيه المستميت للحفاظ على بقائه وامتلاك ما لا يستطيع أن يشتريه بماله. وهكذا أصبح الجشع والحسد والسعي للتفوق على الغير بالنسبة للغني والقوي، والشهوة والغيرة والحاجة ومحاكاة الغير بالنسبة للفقير هي أهم الدوافع التي تحفز الناس على العمل والاستثمار، وأحيانا على السرقة والاحتيال والاستغلال، وتقوم بتشكيل العلاقات في المجتمع على أساس مصالح ومطامع لا علاقة لها بقيم.

إن استمرار هذه الأمور على حالها من المؤكد أن يُحول أثرياء العالم إلى أشباه ملوك يعيشون حياة ترف ولهو وأمن في عزلة عن الفقراء، ويُحول نسبة كبيرة من سكان العالم إلى فقراء يعيشون في أحياء بائسة موبوءة بالمرض والجريمة. وحيث أن الفقراء ليسوا مُستهلكين حقيقيين بسبب ضعف قدراتهم الشرائية، وأن الأثرياء مستهلكين ضعيفين بسبب قلة عددهم، فإن إمكانيات الاقتصاد الرأسمالي على الإنتاج ستبقى متفوقة على قدرات الأسواق العالمية على استيعاب ما يتم إنتاجه. وهذا من شأنه أن يتسبب في وقوع أزمات اقتصادية ومالية بين الحين والآخر، تلحق أضرارا كبيرة بالاقتصاد العالمي وبالأوضاع المعيشية لغالبية سكان العالم. ولقد جاءت أزمة الكساد الكبير في أواخر عام 2007 لتثبت قصور نظام السوق الحر في توزيع ثمار عمليات الإنتاج والتقدم العلمي على المشاركين فيها بعدالة، وعدم قدرته على توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل، ونجاحه في توسعة الفجوة بين أثرياء العالم وفقرائه.

إن النظم الاقتصادية التي تقوم أساسا على المادة دون غيرها من مبادئ هي نظم غير عادلة، وكل نظام غير عادل هو نظام غير كفئ أيضا، لأنه يحول دون السماح للكثير من أفراد المجتمع بتنمية قدراتهم العقلية والبدنية وتطوير مهاراتهم ومواهبهم واستغلالها بشكل يشبع رغباتهم دون الاضطرار للتنازل عن كرامتهم. إن كل نظام اقتصادي وسياسي واجتماعي لا يحرص على الكفاءة والعدالة هو نظام قاصر ليس في وسعه التجاوب مع احتياجات المجتمع والبيئة والإنسان، وفساد لأنه لا يهتم بقيم أو أخلاقيات، وبالتالي غير قادر على مواصلة النمو والاستمرار طويلا مهما استخدم من وسائل قمع وكبت واستغلال.

د. محمد عبد العزيز ربيع www.yazour.com